

Factors Affecting Non-Performing Loans in Conventional Commercial Banks: Empirical Evidence from Arab Countries

Abduallah R. Alfadli¹, Mohamed M. Zaltom², Masoud Ali Enbais³

^{1,2,3} Finance and Banking Department, Faculty of Economics, Elmergib University, Al Khums, Libya

العوامل المؤثرة على القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية التقليدية: دليل تجريبي من الدول العربية

عبد الله رجب الفاضلي¹، محمد مصباح زلطوم²، مسعود علي انبيص³
^{1,2,3} قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

*Corresponding author: aralfadli@elmergib.edu.ly

Received: April 16, 2026

Accepted: June 26, 2026

Published: July 08, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

The current study aims to identify the factors affecting non-performing loans in conventional banks, and includes panel data, which is balanced annual data for a sample of 91 commercial banks operating in 12 Arab countries during the period (2011-2020). The study, which included 910 annual observations, examined and identified bank-specific, industry-specific, and macroeconomic factors affecting non-performing loans (NPLs) in conventional banks. NPLs were considered the dependent variable, measured as "Impaired loans as a percentage of gross loans." Multiple linear regression analysis using the panel Corrected Standard Error Estimation (PCSE) model revealed that the level of NPLs is significantly influenced by bank-specific factors, particularly the return on average assets (ROAA) and bank size (B-Size). The market concentration ratio (CR3) also significantly affects the level of NPLs. Macroeconomic factors; however, had a substantial effect on the level of NPLs.

Keywords: Conventional Banks, Non-Performing Loans, Panel Data.

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد العوامل المؤثرة على القروض المتعثرة لدى المصارف التقليدية، وتشمل بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data)، وهي بيانات سنوية متوازنة لعينة مكونة من 91 مصرف تجاري تعمل في 12 دولة عربية خلال الفترة الزمنية (2011 – 2020)، حيث شملت مجموع 910 مشاهدة سنوية، وذلك من خلال فحص وتحديد العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بقطاع الصناعة المصرفية والعوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التقليدية، القروض المتعثرة تم إعتبارها كمتغير تابع من خلال النسبة المقاسة بـ "إجمالي القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض"، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد بواسطة تطبيق نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE) القياسي، أظهرت النتائج التجريبية إلى أن مستوى القروض المتعثرة (NPL) يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخاصة بالمصرف وبالتحديد معدل الربحية المقاسة بالعائد على متوسط الأصول (ROAA) وكذلك حجم المصرف (B-Size). كما أن مستوى القروض المتعثرة (NPL) يتأثر بشكل كبير بمعدل تركيز السوق (CR3)، أما فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية الكلية فقد كانت لها تأثير كبير على مستوى هذه القروض المتعثرة (NPL).

الكلمات المفتاحية: المصارف التقليدية، القروض المتعثرة، بيانات البائل.

نمو وتطور اقتصاديات الدول يعتمد بشكل محوري على المؤسسات المالية التي تعمل على تخصيص الموارد المالية، وذلك بجذب الودائع الادخارية من "وحدات الفائض" وإعادة توجيهها إلى المستثمرين "وحدات العجز"، ومن خلال المؤسسات المالية الوسيطة التي تسهم بشكل فعال على توفير وتوجيه الموارد المالية المذخرة من قبل المودعون نحو مجالات الاستثمار (الإقراض)، ومن ضمن هذه المؤسسات المالية الوسيطة تبرز المصارف التجارية (التقليدية) بفاعلية في تخصيص الموارد المالية بين الوحدات السابق ذكرها، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال ودعم الأنشطة الاقتصادية، ووفقاً لنظرية الوساطة المالية تلعب المؤسسات المصرفية دور الوسيط بين المدخرين والمقترضين في الاقتصاد، علاوة على ذلك الدور الحيوي للمصارف كمحفز للنمو الاقتصادي (Alnabulsi & Kozarevi, 2023).

على الرغم من هذا الدور المحوري للوساطة إلا أن المصارف قد تواجه العديد من المخاطر المالية من أبرزها مخاطر الائتمان التي تنشأ نتيجة عدم قدرة المقترض على سداد أو الوفاء بأصل القرض وفوائده في الفترة الزمنية المحددة، وبسبب تخلف المقترضون عن سداد أقساط القرض عندها يصبح القرض متعثراً، وهذا ما يعرف بالقروض المتعثرة-Non Performing Loans (NPL)، وتعد القروض المتعثرة (NPL) من أهم مؤشرات هذه المخاطر، نظراً لما تسببه من آثار سلبية على جودة الأصول المصرفية وانخفاض في مستويات الربحية فضلاً عن تأثيرها السلبي على الاستقرار المالي (Louzis et al., 2012).

لا تقتصر مشكلة القروض المتعثرة (NPL) على النطاق المحلي فحسب، بل أصبحت مشكلة عالمية منذ الأزمة الآسيوية عام 1997، وقد حظيت باهتمام متزايد خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2007-2008، حيث تبين أن ارتفاع مستويات هذه القروض (NPL) كان من بين العوامل الرئيسة التي ساهمت في تفاقم الأزمات المصرفية والمالية (Beck et al., 2015).

ولا تزال القروض المتعثرة (NPL) تستقطب اهتمام مديري المصارف والأكاديميين والاقتصاديين والمشرفين المصرفيين والجهات التنظيمية المالية لعدة أسباب منها أن ارتفاعها في القطاع المصرفي يقلل من قدرة المصارف على توفير الائتمان للاقتصاد الحقيقي لتحفيز الإنتاج والاستهلاك نحو النمو الاقتصادي، كما أنها تتأثر بالدورات الاقتصادية المتغيرة وهذا يعني أن نسبة القروض المتعثرة (NPL) تميل إلى الارتفاع خلال فترات الركود الاقتصادي، والانخفاض خلال فترات ازدهار الاقتصاد (Ozili, 2026).

بما أن المصارف التجارية (التقليدية) مؤسسات مالية تركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، ولطالما كانت أهم وسيط مالي بين المدخرين والمقترضين، إذ تُعد قدرتها على جذب الموارد المالية بالغة الأهمية لإدارة المصرف، حيث ينبغي على كل مصرف أن يمتلك الموارد المالية اللازمة لتسيير عملياته، لذلك يجب على المصارف مراعاة العوامل المؤثرة على استثماراتها الائتمانية المتمثلة في (القروض) لتحديد هيكلها وضمان العوائد المرضية من استخدام هذه الموارد، وذلك بشكل رئيسي بسبب آثارها على سلامة النظام المالي والنمو الاقتصادي ككل.

نظراً لطبيعة أسواق الائتمان الديناميكية التي تتأثر بالصدمات العالمية والإقليمية، تزداد أهمية فهم سلوك القروض المتعثرة في سياقات اقتصادية محددة، تساهم هذه الدراسة في مجال ديناميكيات القروض المتعثرة عبر الدول العربية، ومحاولة تقديم رؤى دقيقة حول الآليات التي تؤثر من خلالها العوامل الداخلية والخارجية التي طرحت في الأدبيات كمحددات متوقعة، ومعرفة مدى تأثيرها على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التقليدية، وتهدف النتائج إلى إطلاع صانعي السياسات والجهات التنظيمية والمؤسسات المالية على نقاط التدخل المحتمل لتعزيز استقرار القطاع المصرفي ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

مشكلة الدراسة

تُعد القروض المتعثرة (NPL) من أبرز التحديات التي تواجه المصارف التقليدية لما لها من آثار سلبية على جودة أصولها وربحياتها وكفاءتها التشغيلية وتُحد من قدرتها على منح الائتمان مما يعيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، ولا تزال تشكل مصدر قلق بالغ للقطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم، لاسيما في المناطق النامية مثل الدول العربية حيث لا تزال الأنظمة المالية بها في طور التطور، كما أن ارتفاع مستويات القروض المتعثرة يزيد من المخاطر النظامية وبشكل تحديات أمام السلطات التنظيمية التي تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي، ويعزى ذلك في معظمه إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، كما تهدد هذه الديناميكيات مرونة القطاع المصرفي وتعيق التنمية الاقتصادية من خلال تقييد تدفق الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية التقليدية؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف على القروض المتعثرة (NPL) لدى المصارف التجارية التقليدية؟
2. ما أثر العوامل الخارجية الخاصة بالصناعة على القروض المتعثرة (NPL) لدى المصارف التجارية التقليدية؟
3. ما أثر العوامل الخارجية الاقتصادية الكلية على القروض المتعثرة (NPL) لدى المصارف التجارية التقليدية؟

الأهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تقتصر على دراسة تأثير الزمن فحسب بل تركز أيضاً على بيانات البانل (Panel Data) المتعلقة ببعض المؤشرات المصرفية والاقتصادية في منطقة الدول العربية، ويعود ذلك إلى أن المصارف في

الدول العربية تشترك في بعض الخصائص ومستوى تنمية مالية واقتصادية متقاربة، لذلك تتطلب دراسة كيفية تأثير العوامل الداخلية المتعلقة بالمصرف على القروض المتعثرة في هذه الدول حيث يختلف هذا التأثير باختلاف إدارة كل مصرف، بالإضافة إلى ذلك فإن العوامل الخارجية كمتغيرات القطاع والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى المشمولة في التحليل لها تأثير كبير على مستوى القروض المتعثرة في الدول العربية محل الدراسة، وعليه كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو فحص وتحديد العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بقطاع الصناعة المصرفية والعوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التجارية التقليدية، وفيما يلي الأهداف المحددة للدراسة.

1. تحديد ما إذا كانت المتغيرات الخاصة بالمصرف (الحجم، الكفاءة، كفاية رأس المال، نسبة السيولة، مخاطر الائتمان، والتنويع) تؤثر إحصائيًا بشكل دال على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.
2. تحديد ما إذا كانت المتغيرات الخاصة بقطاع الصناعة (المنافسة، التركيز، التنمية المالية) تؤثر إحصائيًا بشكل دال على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.
3. تحديد ما إذا كانت المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم وأسعار النفط) تؤثر إحصائيًا بشكل دال على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.

الدراسات السابقة

يبرز موضوع القروض المتعثرة كأحد الاتجاهات البحثية المهمة في مجال التمويل والإدارة المالية، حيث تتقاطع فيه مفاهيم متعددة تتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي وعوامل خاصة بالعملاء، كذلك المتغيرات الخاصة بالمصارف، وتستند الدراسات الحديثة في مجال القروض المتعثرة على العديد من النظريات أو الفرضيات المتكاملة حول تفسير سلوك تعثر القروض من منظور نظري ويمكن تناولها على النحو التالي:

• نظرية الوكالة

قدمت هذه النظرية من قبل (Jensen & Meckling, 1976) وتتعلق بتنظيم العلاقة والتفاعل بين الموكل (صاحب العمل)، والوكيل (ممثّل الموكل في العمل) وتهتم بسلوك المديرين باعتبارهم وكلاء عن الملاك، حيث عادة ما يدار العمل من قبل مديرين محترفين وليس من قبل المالكين أصحاب العمل، وعادة يفوض هؤلاء المديرين (الوكلاء) من قبل أصحاب المؤسسة (الموكل) لاتخاذ القرارات الإدارية والمالية بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، أما المديرين (الوكلاء) فغالباً ما يفشلون في العمل لمصلحة أصحاب المؤسسة (الموكل) والعمل لمصلحتهم الخاصة بانتهازية الإدارة، وقد يكون اهتمامهم بشكل متزايد بأمانهم الوظيفي وثرواتهم الشخصية، ويقومون أحياناً بأنشطة تخدم مصالحهم الشخصية على أفضل وجه، وهو ما ينعكس أيضاً على جودة أصول المصرف أي مستوى القروض المتعثرة (Ngungu & Abdul, 2020)، حيث قد يلجأ المديرين (الوكلاء) إلى تطبيق سياسات إقراض متساهلة بشكل متعمد من أجل توسيع محفظة القروض وجمع المزيد من الفوائد وزيادة حجم القروض التي يمنحونها للمقترضين دون مراعاة الإجراءات اللازمة لمنح القروض، لأن المكافآت التي يتحصل عليها تحدد بناءً على قدرتهم على تحقيق الأرباح المحاسبية، مما قد يزيد من مستوى القروض المتعثرة (Owonye & Obonofiemro, 2022).

نظرية عدم تماثل المعلومات

قدمت هذه النظرية من قبل (Akerlof, 1970) وقد تم تطويرها من قبل (Stiglitz and Weiss, 1981) لتشمل أسواق الائتمان، والتي تفترض أن عندما يمتلك طرفي المعاملة معلومات مختلفة عن بعضهم البعض أو معلومات غير متماثلة، تكون نتائج السوق غير فعالة، ومن أبرز الأمثلة على المعلومات غير المتماثلة في أسواق الائتمان، امتلاك المقرض معلومات أدق عن وضعه المالي ودرأته بقدرته على السداد من المقرض مما يؤدي إلى كل من الاختيار السلبي - أي إقراض المقرضين الأكثر خطورة بشكل غير متناسب، ويؤدي ضعف المعلومات وقدرات المراقبة إلى زيادة القروض المتعثرة (Kalenga & Chisenga, 2026). حيث تشير هذه النظرية إلى صعوبة التمييز بين المقرض الجيد والمقرض السيئ، مما قد يؤثر على سلوك الإقراض ويؤدي إلى مشاكل الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية، الطرف الذي يمتلك معلومات أفضل يستطيع التفاوض على شروط أكثر ملاءمة داخل الصفقة. وبالعكس الطرف الذي يمتلك معلومات أقل دقة يكون في وضع يسمح له باتخاذ قرار صائب أو خاطئ بشأن الصفقة (Linh et al., 2020).

• نظرية قوة السوق

قدمت هذه النظرية من قبل (Bhagwati, 1965) تؤكد على أن هيكل السوق له تأثير على أداء المصارف، أي أن المصارف في الصناعات عالية التركيز من السهل عليها تقليل التكاليف وزيادة الأسعار، وإفراض قوتها السوقية الاحتكارية والحصول على معدلات ربح أكبر من تلك المصارف العاملة الموجودة في الصناعات منخفضة التركيز (Li et al., 2017). كما تفترض هذه النظرية منهجين مرتبطين بقوة السوق هما: فرضية هيكل السوق وسلوكه وأدائه، وفرضية القوة السوقية النسبية. وفقاً لفرضية هيكل السوق وسلوكه وأدائه (The structure-conduct-performance (SCP فإن مستوى التركيز في السوق المصرفي يزيد أو يقلل من السيطرة على السوق، حيث من المرجح أن المصارف العاملة في أسواق أكثر تركيزاً قد تتواطأ وتحقق أرباح غير عادية لأنها تفرض أحياناً معدلات فائدة أعلى على القروض، بينما تدفع معدلات فائدة أقل على الودائع مقارنة بالمصارف التي تعمل في أسواق أقل تركيزاً وبغض النظر عن كفاءتها (Olweny, T., & Shipho, 2011). في المقابل، تفترض فرضية القوة السوقية النسبية (The relative market power (RMP أن ربحية المصارف تتأثر بحصة السوق، حيث المصارف الكبيرة التي لديها حصص سوقية كبيرة

وتنوع منتجاتها وخدماتها وتميزها، يمكنها التغلب على منافسيها وتحديد الأسعار وتحسين الربحية والحصول على عوائد احتكارية. وهذا يعني أن المصارف قد تستفيد من ممارسة القوة السوقية التي تمكنها من السيطرة على السوق من خلال قاعدة عملائها الواسعة، لذلك تدعم نظرية القوة السوقية العلاقة بين حجم المصرف والقروض المتعثرة (Ngungu & Abdul, 2020).

• فرضية المخاطر الأخلاقية

قدمت هذه الفرضية من قبل (Keeton and Morris, 1987) والتي تفترض أن المصارف ذات رأس المال المنخفض نسبياً تستجيب لحوافز المخاطر الأخلاقية بزيادة مخاطر محفظة قروضها مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع متوسط القروض المتعثرة في المستقبل، كما تفترض بوجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة ورأس المال، وبناء على ذلك يعتبر الميل المتزايد للمخاطرة أمر ضروري للمصارف ذات رأس المال المنخفض نسبياً لتحقيق أقصى الأرباح (Lee et al., 2020) في هذه الحالة يزداد احتمال هذا السلوك عند وجود أنظمة التأمين على الودائع (Wood & Skinner, 2018).

وفيما يتعلق بالدراسات التطبيقية السابقة التي تشير إلى العلاقات بين العوامل الداخلية (المصرفية) والعوامل الخارجية (الاقتصادية الكلية) ونشاط المصارف فإن الدراسات تتناول العديد من محددات القروض المتعثرة بالمصارف، وبشكل عام تستخدم متغيرات تتدرج في الأساس ضمن ثلاث مجموعات: (1) عوامل داخلية خاصة بالمصرف مثل معدلات الربحية، كفاية رأس المال، معدلات السيولة، الودائع، حجم المصرف، تنوع الدخل، كذلك عمر المصرف وملكيته وما إلى ذلك؛ (2) عوامل خاصة بالقطاع المصرفي مثل تركيز السوق ومستوى المنافسة، والتنمية المالية؛ (3) مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدل التضخم الحقيقي، والنتائج المحلي الإجمالي، والمعرض النقدي، وسعر الصرف، وتركز بعض الدراسات التطبيقية على مجموعة واحدة من المتغيرات، بينما تتناول دراسات أخرى مجموعتين أو جميع المجموعات الثلاث، بالإضافة إلى ذلك بعض الدراسات ركزت على الأنظمة المصرفية الخاصة بكل دولة، بينما ركزت دراسات أخرى على مجموعات من الدول.

تعتبر العوامل الداخلية المحددة لأداء المصرف عوامل تتأثر بشكل كبير بقرارات إدارة المصرف وأهدافه وسياساته، وتدفع هذه العوامل الداخلية بقدر على التأثير في القروض المتعثرة (NPL)، ويمكن التحكم بها من خلال قرارات إدارة المصرف، كما تعتبر عوامل مستقلة قادرة على التأثير في أداء المصرف داخلياً، وتناقش الدراسات التجريبية هذه المتغيرات وعلاقتها بتعرض القروض، وقد حددت الدراسات المنشورة حول العوامل المؤثرة على القروض المتعثرة عدة خصائص مصرفية أهمها مستوى الربحية، وحجم المصرف، ورأس المال، وحظيت باهتمام كبير باعتبارها كمحددات رئيسية للقروض المتعثرة، وكانت هناك نتائج متباينة ومتناقضة عند قياس العوامل الداخلية المؤثرة على القروض المتعثرة، فعلى سبيل المثال توجد أدلة تجريبية هامة تشير إلى السلوك المعاكس لمعدلات الربحية وبالتحديد (ROA) على مستويات القروض المتعثرة (Messai & Jouini, 2013 ؛ Nikola & Jelena, 2017 ؛ Kalenga & Chisenga, 2026). ويرجع ذلك عموماً إلى أن ارتفاع مؤشرات الربحية عادة ما يترجم إلى وجود إدارة سليمة للأموال المستثمرة من قبل المساهمين من خلال علاقات وكالة جيدة في المصرف وعدم الانخراط في منح ائتمان عالي المخاطر، بينما تشير دراسة (Diakomihalis & Economakou, 2023) إلى عدم وجود علاقة أو لم تظهر دراساتهم ارتباط ذو دلالة إحصائية بين (ROA ، ROE) والقروض المتعثرة، أو وجود علاقة متناقضة مثل دراسة (Ahmad & Bashir, 2013) ؛ (Sanyaolu et al., 2020) حيث وجدت علاقة ايجابية بين (ROA) والقروض المتعثرة.

فيما يتعلق بالأدبيات التي تشير إلى العلاقات بين الخصائص الخاصة بالقطاع ونشاط المصارف في الأدبيات، تستخدم الدراسات التجريبية بشكل عام العديد من المقاييس الخاصة بالقطاع المصرفي، مثل مقاييس تركيز السوق ومقاييس المنافسة. وبالتالي، فإن العلاقة بين تركيز القطاع المصرفي والأداء المالي غير حاسمة، وتوجد وجهتان نظر متضاربتان حول هذه العلاقة:

فرضية التركيز والاستقرار

وفرضية التركيز والهشاشة

وفقاً لفرضية التركيز والاستقرار يؤدي مستوى التركيز في السوق المصرفية إلى زيادة السيطرة على السوق، وإذا وجدت قوة سوقية فقد ينتج عن ذلك ربح، ومن المرجح أن تحقق المصارف العاملة في قطاعات أكثر تركيزاً أرباحاً غير عادية مقارنة بالمصارف العاملة في قطاعات أقل تركيزاً، وذلك عن طريق خفض أسعار الفائدة على الودائع وفرض أسعار فائدة أعلى على القروض (Obilikwu, 2018).

ووفقاً لفرضية التركيز والهشاشة تتأثر ربحية المصارف سلباً بحصتها السوقية، نظرياً المصارف الضخمة ذات الحصص السوقية الكبيرة والمنتجات المتخصصة قد تقدم على مخاطر مفرطة مقارنة بمنافسيها، مما يؤثر سلباً على أدائها، كما يقال أيضاً إن المصارف العاملة في قطاعات شديدة التركيز في الغالب ما تفتقر إلى الابتكار، مما يؤثر سلباً على أدائها (Obilikwu, 2018).

أما بخصوص الأدلة التجريبية التي تشير إلى العلاقات بين التركيز المصرفي والمنافسة والقروض المتعثرة، لم تحظى هذه العلاقة سوى بدراسات قليلة (Goyal et al., 2023)، منها دراسة (Alnabulsi et al., 2022) التي تشير إلى أن زيادة تركيز النظام المصرفي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسهم في خفض مستوى القروض المتعثرة.

بينما دراسة (Çifter, 2015) التي تناولت أثر تركيز المصارف على القروض المتعثرة في عشر دول من وسط وشرق أوروبا، كشفت عن نتائج مفادها أن تركيز المصارف يقلل من القروض المتعثرة في إستونيا ولاتفيا وسلوفاكيا، بينما يزيدها في بلغاريا وكرواتيا وليتوانيا وبولندا وسلوفينيا. كما اشارت الدراسة أن تركيز المصارف لا يُقلل من مخاطر الائتمان في جميع دول وسط وشرق أوروبا، وأشارت الدراسة أيضا إلى أن العلاقة بين تركيز المصارف والقروض المتعثرة فيما يتعلق بدول أوروبا الوسطى والشرقية غامضة.

في حين ان دراسة (Ciukaj & Kil, 2020) التي تناولت تحديد محددات جودة التعرض الائتماني للمصارف في دول الاتحاد الأوروبي التي تميزت بمستوى عالي من القروض المتعثرة في نهاية عام 2017 (بلغاريا، كرواتيا، قبرص، إيطاليا، أيرلندا، اليونان، البرتغال)، كشفت عن إثبات وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز السوق المقاس بمؤشر هيرفيندال-هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index على مؤشر القروض المتعثرة، وكانت العلاقة طردية، ويشير إلى أن المصارف تدير جودة قروضها بكفاءة أكبر عندما يكون القطاع المصرفي أقل تركيزا.

أما العامل الاقتصادي الكلية هي عوامل خارجية لا تتأثر بشكل كبير بقرارات إدارة المصارف وأهدافها، ولا يمكن التحكم بها من خلال قرارات إدارة المصرف، وهي مرتبطة بالبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف، وهي عوامل تعكس حالة الاقتصاد بشكل عام ويمكن لإدارات المصارف الاستفادة منها من خلال التغيرات التي تطرأ عليها، وبالنظر إلى الأدلة التجريبية التي تشير إلى العلاقات بين السمات الاقتصادية الكلية والقروض المتعثرة في الدراسات السابقة، فقد ركزت معظم الدراسات وتناولت العديد منها هذه العلاقة والاشارة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين العوامل الاقتصادية الكلية مثل (نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والبطالة) ومستويات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي (Wood & Skinner, 2018). أما بخصوص الأدلة التجريبية التي تشير إلى العلاقة بين الانفتاح التجاري والقروض المتعثرة، لم تحضى هذه العلاقة سوى بدراسات قليلة ولم تقدم إجابة قاطعة في اتجاه العلاقة بين المتغيرين.

فقد وجدت دراسة (Hidayati et al., 2024) علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والقروض المتعثرة لعينة من دول الاقتصادات النامية، والاشارة إلى أنه يحدث انخفاض في القروض المتعثرة مع زيادة الانفتاح التجاري. في حين دراسة (Biswas et al., 2024) تشير إلى أن الانفتاح التجاري يزيد من عدم استقرار جودة القروض في المصارف التجارية بدول البريكس (BRICS).

بناء على مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية، يلاحظ أن موضوع تعثر القروض يعتبر من القضايا المهمة نسبيا، ولا يزال بحاجة لإجراء المزيد من الدليل البحثي التجريبي على عوامل وبيئات مختلفة من الدراسات وخاصة الأسواق الناشئة كالدول العربية، وبالتالي هذه الدراسة تحاول سد فجوة بحثية بالعمل على زيادة وتعميق الوعي بأثر العوامل الداخلية (الخاصة بالمصرف) والعوامل الخارجية (الاقتصاد الكلي، والصناعة) على القروض المتعثرة بالمصارف التجارية التقليدية بالدول العربية.

منهجية الدراسة

وصف البيانات والمتغيرات

تعتمد الدراسة الحالية على بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data)، وهي بيانات سنوية متوازنة لعينة مكونة من 91 مصرف تجاري تعمل في 12 دولة عربية خلال الفترة الزمنية (2011 – 2020)، حيث شملت مجموع 910 مشاهدة سنوية للمصارف عينة الدراسة، والجدول 1 الموضح أدناه يعرض ملخص لتوزيع خصائص العينة:

الجدول (1): خصائص العينة Sample characteristics

ن	الدولة	عدد المصارف	عدد المشاهدات
1	الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates	15	150
2	الأردن Jordan	13	130
3	السعودية Saudi Arabia	7	70
4	مصر Egypt	8	80
5	الجزائر Algeria	11	110
6	الكويت Kuwait	5	50
7	قطر Qatar	5	50
8	تونس Tunisia	7	70
9	البحرين Bahrain	3	30
10	سلطنة عمان Oman	6	60
11	لبنان Lebanon	6	60
12	المغرب Morocco	5	50
	المجموع	91	910

بناء على مراجعة الأدبيات التجريبية السابقة تم اختيار المتغيرات التي من المتوقع أن تكون عوامل محددة رئيسية على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية، ويرد وصف متغيرات الدراسة في الجدول (2) التالي، ويشمل معلومات حول الرمز والمتغير ومؤشر القياس ومصدر الحصول على البيانات.

جدول (2): ملخص المتغيرات Summary of the variables

الرمز	المتغيرات	الوكيل (المؤشر)	مصدر البيانات
المتغيرات التابع:Dependent variable القروض المتعثرة (Non-Performing Loans)			
NPL	القروض المتعثرة	إجمالي القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض	Orbis
المتغيرات المستقلة: Independent variables			
أ- المتغيرات الخاصة بالمصرف (Bank specific variables)			
ROAA	العائد على متوسط الأصول	صافي الدخل بعد الضريبة كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول	Orbis
B-Size	حجم المصرف	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف	
CAR	رأس المال	إجمالي حقوق المساهمين كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	
ب- المتغير الخاص بالصناعة (Industry-specific variables)			
CR3	معدل التركيز	نسبة أكبر ثلاثة مصارف كنسبة من إجمالي أصول القطاع	FRED
ت- متغيرات الاقتصاد الكلي (Macroeconomic variables)			
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي	World Bank
INF	معدل التضخم	معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك	
TR	الانفتاح التجاري	مجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	

تعريف المتغيرات

هذا الجزء من الدراسة يعرف كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المستهدف على النحو

التالي:

المتغير التابع

المتغير التابع المستخدم في الدراسة هو القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية والتي تم قياسها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، معظم الدراسات استخدمت هذا المؤشر مثل (Wood ؛ Messai & Jouini, 2013 ؛ Mahrous & Samak, 2026 ؛ Nabilah et al., 2023 ؛ Goyal et al., 2023 ؛ & Skinner, 2018)، هذا المقياس يتعلق باحتمالية الخسارة التي تنشأ نتيجة عدم قدرة المقترض على سداد المدفوعات من الالتزامات أو الوفاء بأصل القرض وفوائده في الفترة الزمنية المحددة، كلما انخفضت هذه النسبة، كان المصرف أفضل حالاً من حيث جودة الائتمان والعكس بالعكس.

المتغيرات المستقلة

المتغيرات التفسيرية المتعلقة بالدراسة الحالية تتمثل في العوامل الداخلية والخارجية كمتغيرات مستقلة والتي تقع في ثلاثة فئات أو مجموعات يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: العوامل الخاصة بالمصرف العائد على متوسط الأصول

يتم قياس العائد على متوسط الأصول باستخدام نسبة صافي الدخل قبل الضريبة إلى متوسط إجمالي الأصول، هذا المقياس يتعلق بتحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، هو مقياس يعكس استخدام المصرف لأصوله لتوليد الإيرادات، ويعتبر مقياس موجز لكفاءته ومكون مهم لربحيته، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان المصرف أفضل من حيث تحقيق الأرباح، تتمتع المصارف ذات الربحية العالية بحوافز أقل للانخراط في منح ائتمان عالي المخاطر، بينما تميل المصارف غير الكفوة إلى الانخراط في أنشطة محفوفة بالمخاطر للحفاظ على ربحيتها والامتثال للقواعد الاحترازية التي تفرضها السلطات النقدية، مع ذلك حتى في المصارف ذات الربحية العالية قد يضع المديرين سياسات ائتمانية متساهلة لتعزيز سمعتهم على المدى القصير من خلال تضخيم الأرباح الحالية على حساب زيادة قروضهم المتعثرة في المستقبل (Cicchello et al., 2022) بالتالي يتم تبني الفرضية التالية:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على متوسط الأصول (ROAA) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية.

1- حجم المصرف

يتم قياس حجم المصرف باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف، وهو يعكس مدى كبر حجم المصرف من حيث الأصول التي يمتلكها المصرف، حيث أن المصارف الكبيرة تمتلك موارد أكثر لتحسين جودة القروض، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر وتطبيقها، وذلك من خلال تنوع محافظ القروض وتقييم القدرة المالية للعملاء بدقة وهذا بدوره يقلل من مستويات القروض المتعثرة (Le et al., 2026)، بالتالي يتم تبني الفرضية التالية:

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف (B-Size) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية.

2- كفاية رأس المال: يتم قياس معدل كفاية رأس المال باستخدام حقوق المساهمين محسوبة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، تعتبر هذه النسبة من المؤشرات الجيدة على ملاء المصرف ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرافعة المالية، أي كلما

ارتفعت زاد هامش الأمان لذا المصرف كحاجز ضد المخاطر، كما يُستخدم رأس المال لحماية الأصول وإظهار استقرار النظام المالي وكفاءته (Owonye & Obonofiemro, 2022)، ومع انخفاض درجات المخاطر تزيد الجدارة الائتمانية للمصرف وبالتالي تقل من تكلفة التمويل (انخفاض الرافعة المالية) أي يقل الاعتماد على التمويل الخارجي، وهناك حجج تدعم فكرة أن المصارف ذات نسبة كفاية رأس المال المرتفعة تتجه نحو أنشطة تنطوي على مخاطر أعلى، مما يزيد من مخاطر محفظة الائتمان وارتفاع معدلات القروض المتعثرة (Nikola & Jelena, 2017)، بالتالي يتم تبني الفرضية التالية:

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل كفاية رأس المال (CAR) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية.

ثانياً: المتغيرات الخاصة بالصناعة

3- معدل التركيز: يتم قياس معدل التركيز باستخدام نسبة أكبر ثلاثة مصارف محسوبة كنسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي بالدولة، وهذا المعدل يشير إلى حصة عدد معين من المصارف إلى الحجم الإجمالي للسوق لمعرفة الدرجة التي يكون فيها سوق ما محتكر وتهيمن عليه عدد قليل من المصارف أو غير ذلك أي سوق منافسة، ويمكن القول أن نسبة التركيز المكونة من ثلاث مصارف التي تزيد عن 60٪ تشير إلى سوق محتكر من قبل قلة، بالتالي يتم تبني الفرضية التالية:

H4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التركيز (CR3) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية.

ثالثاً: متغيرات الاقتصاد الكلي

4- النمو الاقتصادي: يتم قياس معدل النمو الاقتصادي باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعكس النمو في النشاط الاقتصادي والذي يعبر عن قوة اقتصاد الدول، وبذلك عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي في نمو سوف يكون له تأثير إيجابي على القطاعات الاقتصادية والظروف الاقتصادية وعلى كل من الشركات والأسر، حيث في ظل الظروف الاقتصادية المواتية تنمو دخول الأسر والشركات، ويتوفر لدى المقترضين أموال كافية لسداد ديونهم وهذا بدوره يساهم في انخفاض القروض المتعثرة (Wood & Skinner, 2018)، بالتالي يتم تبني الفرضية التالية:

H5: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي (GDP) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية.

5- التضخم: يتم قياس معدل التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يشير إلى مستوى الارتفاع العام في الأسعار (أسعار السلع والخدمات)، وانخفاض في القوة الشرائية للاستهلاك، ويعتبر التضخم من العوامل المؤثرة على أداء ونشاط المصارف والبيئات الاقتصادية للدول، كما أن ارتفاع معدلات التضخم ترتبط بارتفاع أسعار الفائدة على القروض، أي في ظل ظروف التضخم المفرط مع ثبات أسعار الفائدة، غالباً ما يستفيد المقترضون من انخفاض القيمة الحقيقية لقروضهم، مما يحسن قدرتهم على السداد ويقلل من مستوى القروض المتعثرة، ومن جهة أخرى إذا رفعت المؤسسات الائتمانية أسعار الفائدة استجابة للخسائر الناجمة عن التضخم، فإن الدخول والأجور الحقيقية تنخفض مما يؤثر سلباً على حجم القروض المتعثرة (Christodoulou-volos, 2025)، وبناء على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H6: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (INF) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية.

6- الإنفتاح التجاري: يتم قياس معدل الإنفتاح التجاري باستخدام مؤشر مجموع الصادرات والواردات محسوبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس مستوى الإنفتاح على التبادل التجاري، قد يؤثر الإنفتاح التجاري على استقرار المصارف فالإنفتاح التجاري الأعلى يمنح المصرف ميزة لتحسين اختيار المقترضين مما يقلل من مخاطر المصرف، من ناحية أخرى يعزز الإنفتاح التجاري المنافسة مما يخفض تكلفة الائتمان وتخفيف المصارف معاييرها الائتمانية وتزيد تمويلها لأصولها لتعويض انخفاض تكلفة القروض، مما يزيد من مخاطر المصرف الإجمالية ويقلل من استقراره (Khan et al., 2021)، وبناء على ذلك نتبنى الفرضية التالية:

H7: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الإنفتاح التجاري (TR) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية.

الإطار التطبيقي للدراسة

من أجل تقدير نموذج الدراسة المستهدف يشترط العمل على تقييم اختبارات ذات أهمية كبيرة لإثبات صحة النموذج المستهدف، وهي تتمثل في مجموعة من الاختبارات الإحصائية الوصفية ومعاملات الارتباط بين المتغيرات وكذلك الاختبارات المتعلقة بتحديد الطريقة المناسبة للتقدير وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحليل الإحصاء الوصفي

يعرض الجدول رقم (3) ملخص للإحصاءات الوصفية Descriptive statistics لمتغيرات الدراسة، وذلك من أجل معرفة وفهم توزيع وخصائص البيانات.

الجدول (3): الإحصاء الوصفي Descriptive statistics لمتغيرات الدراسة

stats	mean	min	max	sd	skewness	kurtosis
NPL	5.1966	0.4796	45.1572	4.5804	4.5320	33.7808
ROAA	1.3735	-4.5053	5.4212	0.9772	-0.9056	9.7935
B-Size	16.9022	10.4609	24.3529	2.4160	0.1399	3.1368
CAR	13.2664	5.1234	47.6079	5.0401	2.2789	11.7517
CR3	70.0054	47.2393	99.9926	12.7248	0.8155	3.5203
GDP	2.0482	-25.907	13.3752	3.9352	-2.7475	19.2582
INF	3.7205	-3.7491	84.8643	7.2220	8.2319	89.3348
TR	96.7721	30.2466	191.8726	39.9590	0.6772	2.5814

يمكن الاستنتاج من الملخص بأن التفلطح Kurtosis له قيمة شادة مع بعض المتغيرات (NPL, ROAA, CAR,) حيث كانت قيمها عالية، وهي قيم متطرفة وشديدة البعد، كذلك يلاحظ من الملخص أن القيم الدنيا Minimum والقيم القصوى Maximum لها قيم متباعدة وتباين واضح بين المصارف وهو ما يشير إلى الاختلاف بين المصارف وعدم التجانس بين مصارف عينة الدراسة.

ثانياً: تحليل مصفوفة الارتباط

يعرض الجدول رقم (4) ملخص لمصفوفة الارتباط Correlation Matrix للتحقق من مشكلة الارتباط الخطي (Multi-collinearity) بين متغيرات الدراسة، حيث تعتبر المشاكل التي قد تحدث عند التقدير بسبب الارتباط القوي بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة)، وتؤدي إلى زيادة الخطأ المعياري، وفترات ثقة كبيرة للمعاملات وانخفاض في قيمة لـ t-statistic مما يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية وتشويه دقة التقدير لمعاملات دالة الانحدار المقدرة، حيث إذا تجاوزت قوة الارتباط بين متغيرين مستقلين ما قيمته الحدية 80% إشارة بوجود مشكل الارتباط الخطي Multi-collinearity (Choon et al., 2013).

الجدول (4): مصفوفة الارتباط Correlation Matrix بين متغيرات الدراسة

	NPL	ROAA	BSize	CAR	CR3	GDP	INF	TR
NPL	1							
ROAA	-0.267	1						
BSize	-0.129	0.183	1					
CAR	-0.099	0.289	-0.079	1				
CR3	-0.068	-0.220	-0.173	-0.252	1			
GDP	-0.112	0.384	0.053	0.054	-0.203	1		
INF	0.204	-0.002	0.020	-0.111	0.064	-0.352	1	
TR	0.044	-0.077	-0.232	0.101	-0.057	0.113	-0.238	1

كما هو واضح في جدول الملخص الظاهر في مصفوفة الارتباط، إن متغيرات الدراسة لها معاملات ارتباط ضعيفة، مما يشير بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multi-collinearity) بين متغيرات النموذج.

ثالثاً: تحديد الطريقة المناسبة للتقدير:

تعتبر عملية تحديد النموذج الأنسب لبيانات الدراسة من أهم الخطوات في التحليل الإحصائي ذلك من أجل الحصول على الطريقة الملائمة لتقدير معالم النموذج وإعطاء فكرة واضحة عن المدى الذي تتلائم فيه المتغيرات التفسيرية (المستقلة) على تفسير المتغير التابع للدراسة، ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والمتمثل في معرفة وتحديد العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بقطاع الصناعة المصرفية والعوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التقليدية، هذا من خلال البدء بالعمل والنظر على مخرجات تقديرات نماذج البيانات المقطعية الزمنية الساكنة (Static Panel) وفقاً لمخرجات الدالة المقدرة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، والنظر في النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (5) والتي تعكس نتائج تقدير النماذج الثلاثة الأساسية التي يمكن توضيحها كما يلي:

الأول: مخرجات تقديرات نموذج الانحدار التجميعي (Pooled regression Model (PRM)، هذا النموذج يعتبر فيه أن جميع المصارف (الوحدات المقطعية) هي كلها متجانسة تماماً والافتراض بعدم وجود فروق بينها وكذلك عبر الزمن أي أن جميع المعاملات ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني إهمال الزمن وأثاره.

الجدول (5): نتائج الانحدار لنماذج البانل الساكنة (Static Panel)

Variable	نموذج الإحدار التجميعي PRM		نموذج التأثيرات الثابتة FEM		نموذج التأثيرات العشوائية REM	
	Coefficient	t-stat	Coefficient	t-stat	Coefficient	t-stat
NPLs						
ROAA	***-1.3450	-7.89	***-0.9888	-8.86	***-1.0732	-9.35
BSize	***-0.2001	-3.21	***-2.1469	-7.39	***-0.5293	-3.81
CAR	-0.0418	-1.36	0.0021	0.07	0.0356	1.15
CR3	***-0.0586	-4.92	***0.1763	4.28	***0.0037	0.15
GDP	*0.0611	1.43	***-0.0942	-3.61	***-0.0725	-2.84
INF	***0.1517	7.00	***0.0518	3.89	***0.0546	4.13
TR	0.0050	1.33	***-0.0310	-3.42	***-0.0050	-0.77
Constant	***13.9102	8.09	***33.4750	5.74	***15.3140	4.62
R-squared	0.1505		0.2525		0.2094	
Adj R-squared	0.1439					
Pro (F-statistic)	0.0000		0.0000		0.0000	
N. Time			10			
N. groups			91			
N. obs			910			

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

الثاني: مخرجات تقديرات نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model (FEM)، هذا النموذج يعتبر أن ميل المقطع يتغير من وحدة إلى أخرى، أي أن جميع المصارف (الوحدات المقطعية) لها آثار خاصة ولا تتغير، أي تكون ثابتة مع الزمن، وهذا يعني هناك الاختلاف عبر المصارف.

الثالث: مخرجات تقديرات نموذج التأثيرات العشوائية (Random effect model (REM)، وهذا النموذج يعتبر أن الفترات الزمنية (T) والوحدات المقطعية (N) هي ليست ثابتة بل تعتبر معالم عشوائية.

وبعد النظر في مخرجات تقديرات النماذج الساكنة (Static Panel) للبيانات المستهدفة، يتم العمل على المفاضلة بين هذه النماذج (PRM، FEM، REM) من خلال مجموعة من الاختبارات التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1- إجراء اختبار فيشر (F) Fisher test للمفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) والنماذج الثابتة (FEM)، والتحقق من فرضية الإختبار العدمية التي تفترض أن النموذج التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم مع دالة الانحدار للبيانات محل الدراسة، وبالنظر إلى نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (6) نجد إن قيم P الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، وتقدر بـ (0.0000)، عليه تم رفض فرضية الإختبار العدمية عند مستوى المعنوية والاستنتاج أن دالة الانحدار لنموذج الدراسة يتضمن تأثيرات فردية وغير متجانسة، وبالتالي قرار الأفضلية يكون لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وهو أنسب من الانحدار التجميعي (PRM).

الجدول (6): اختبار فيشر Fisher

الاختبار	نوع الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
F. test	المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة	F(90, 812)= 28.52	0.0000
القرار	نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل		

2- إجراء اختبار لاغرانج (Breusch-Pagan Lagrange multiplier, (LM)، والتأثيرات العشوائية (REM)، والتحقق من فرضية الإختبار العدمية التي تفترض أن النموذج التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم مع دالة الانحدار للبيانات محل الدراسة، وبالنظر إلى نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (7) نجد أن قيم P الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، وتقدر بـ (0.0000)، عليه تم رفض فرضية الإختبار العدمية عند مستوى المعنوية والاستنتاج أن دالة الانحدار تتضمن تأثيرات عشوائية بالنسبة للمقاطع والزمن، وبالتالي قرار الأفضلية يكون لنموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وهو أنسب من الانحدار التجميعي (PRM).

الجدول (7): اختبار لاغرانج (Breusch-Pagan Lagrange multiplier, (LM)

الاختبار	نوع الاختبار	القيمة	الاحتمال
LM	المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي مقابل التأثيرات العشوائية	1869.96	0.0000
القرار	نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل		

3- إجراء اختبار هوسمان Hausman test، للمفاضلة بين التأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM)، والتحقق من فرضية الإختبار العدمية التي تفترض أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج الملائم مع دالة الانحدار للبيانات محل الدراسة، وبالنظر إلى نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (8) نجد أن قيم P الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، وتقدر بـ (0.0000)، عليه تم رفض فرضية الإختبار العدمية عند مستوى المعنوية والاستنتاج أن نموذج الدراسة لا يتضمن تأثيرات عشوائية للمقاطع والزمن، وبالتالي قرار الأفضلية يكون لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وهو أنسب من التأثيرات العشوائية.

الجدول (8): اختبار هوسمان Hausman

الاختبار	نوع الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
Hausman	المفاضلة بين نمودجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية	71.65	0.0000
القرار	نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل		

لتعزيز الموقف على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأنسب والملائم مع خصائص هذه البيانات و الاعتماد على تقديراته وأن مواصفات النموذج المختار لا يعاني من أي تحيز، وبذلك تم العمل على إجراء بعض الاختبارات التشخيصية للباقي (Residuals diagnostics tests) المتعلقة بدالة الانحدار المستهدفة من أجل معرفة ما إذا كان نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلات القياسي، حيث إهمالها يؤدي إلى نتائج غير متسقة أو ما يعرف بـ (الانحدار الزائف)، وبالتالي تم العمل على إجراء مجموعة من الاختبارات يمكن ذكرها على النحو التالي:

- إجراء اختبار Wooldridge test للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Auto-correlation) من أجل التحقق من ما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً مع وجود ارتباط داخل كل مصرف (مقطع عرضي) وليس عبر كل المصارف (المقاطع) وبعد التحقق من فرضية الإختبار العدمية التي تفترض بعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وبالنظر إلى نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (9) نجد إن قيم P الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، وتقدر بـ (0.0000)، عليه تم قبول فرضية الإختبار العدمية عند مستوى المعنوية والاستنتاج أن النموذج محل الدراسة توجد به مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

الجدول (9): إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation

اسم الاختبار	الاختبار التشخيصي	القيمة المحسوبة	الاحتمال
Wooldridge test	Autocorrelation	$F(1, 90) = 71.446$	0.000
القرار	وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء		

- إجراء اختبار Modified Wald test للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) من أجل التحقق من ما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً مع وجود ارتباط داخل كل مصرف (مقطع) وليس عبر المصارف (المقاطع)، وبعد التحقق من فرضية الإختبار العدمية التي تفترض بثبات التباين، وبالنظر إلى نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (10) نجد إن قيم P الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، وتقدر بـ (0.0000)، عليه تم رفض فرضية الإختبار العدمية عند مستوى المعنوية والاستنتاج أن النموذج محل الدراسة توجد به مشكلة عدم التجانس Heteroskedasticity.

الجدول (10): إختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

اسم الاختبار	الاختبار التشخيصي	القيمة المحسوبة	الاحتمال
Modified Wald test	Heteroskedasticity	$\chi^2(91) = 87524.89$	0.0000
القرار	وجود مشكلة عدم تجانس التباين		

- إجراء اختبار Pesaran-CD test للكشف عن مشكلة الارتباط المعاصر (الاعتماد المقطعي) Cross-sectional independence)، وبعد التحقق من فرضية الإختبار العدمية التي تفترض أن المخلفات غير مترابطة، وبالنظر إلى نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (11) نجد إن قيم P الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، وتقدر بـ (0.0000)، عليه تم رفض فرضية الإختبار العدمية عند مستوى المعنوية والاستنتاج أن النموذج محل الدراسة توجد به مشكلة الاعتماد المقطعي Cross-sectional independence.

الجدول 1: مشكلة الارتباط المعاصر Cross-sectional independence

اسم الاختبار	الاختبار التشخيصي	القيمة المحسوبة	الاحتمال
Pesaran-CD test	Cross-sectional independence	5.821	0.0000
القرار	وجود مشكلة الارتباط المقطعي المعاصر		

بناءً على ما ذكر، نتائج الاختبارات التشخيصية للبواقي تشير أن دالة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج المستهدف كان يعاني من المشكلات القياسية المتمثلة في (Heteroskedasticity ، Cross-sectional independence ، Autocorrelation)، وبالتالي الإستنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) لا يتناسب مع خصائص بيانات دالة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج المستهدف، وعليه سوف نستخدم تقدير نموذج الدراسة المتعلق بتحديد العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بقطاع الصناعة المصرفية والعوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التقليدية على نتائج تطبيق طريقة الخطأ المعياري المصحح Panels corrected standard errors (PCSEs)، هذا المقدر الذي اقترحه (Beck and Katz, 1995) يعمل على تصحيح المشاكل التي سبق ذكرها، ولذلك نرى أنه الأنسب مع خصائص بيانات هذه الدالة أو النموذج المستهدف، كما أن هذا المقدر مناسب مع البيانات التي تكون فيها المقاطع (N) أكبر من السلاسل (T)، والتي تعرف بـ (Short panel data).

رابعاً: تحديد نموذج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة يتم صياغة المعادلة العامة للدراسة وفقاً لنموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

$$NPL_{it} = \beta_0 + \beta_1 ROAA_{i,t} + \beta_2 B - Size_{i,t} + \beta_3 CAR_{i,t} + \beta_4 CR3_{i,t} + \beta_5 GDP_{i,t} + \beta_6 INF_{i,t} + \beta_7 TR_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

NPL_{it} : تمثل القروض المتعثرة. i : تشير إلى عدد المصارف (91 مصرف تقليدي) t : تمثل عدد الفترة الزمنية للدراسة (10 سنوات). β_0 : تشير إلى ثابت المعادلة. $\beta_1 - \beta_9$: تشير إلى معاملات معامل المتغيرات. $ROAA_{i,t}$: تشير إلى نسبة العائد على متوسط الأصول. $B - Size_{i,t}$: تشير إلى حجم المصرف. $CAR_{i,t}$: تشير إلى رأس مال المصرف. $CR3_{i,t}$: تشير إلى نسبة التركيز. $GDP_{i,t}$: تشير إلى معدل النمو الاقتصادي. $INF_{i,t}$: تشير إلى معدل التضخم. $TR_{i,t}$: تشير إلى معدل الانفتاح التجاري. ε_{it} : تشير إلى حد الخطأ العشوائي.

خامساً: تفسير ومناقشة النتائج

يوضح الجدول رقم (12) ملخص نتائج تحليل دالة الانحدار المتعلق بقياس وتحديد العوامل المؤثرة على القروض المتعثرة (NPL) للمصارف التقليدية العاملة بالدول العربية، وتظهر النتائج أن النموذج له قوة تفسيرية معقولة نسبياً حيث بلغ معامل التحديد للنموذج R-squared ما قيمته تقريباً 45% مما يعني أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير حوالي 45% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (NPL)، أما باقي النسبة المئوية والتي تقدر بحوالي 55% قد تُعزى إلى حد الخطأ وما يحتويه من معانٍ كإهمال متغيرات تفسيرية أخرى لم يتم إدراجها ضمن النموذج المدروس، كما تشير إحصائية اختبار (Wald) إلى ملائمة دالة الانحدار بالنموذج المدروس بمستوى أهمية معنوية 1% مما يشير إلى صلاحية المتغيرات المستقلة على التنبؤ بقيمة المتغير التابع المتمثل في نسبة القروض المتعثرة (NPL)، وهذا يدل على أن نموذج الدراسة الحالية لا يعاني من التحيز في المواصفات وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها في التحليل. بعد التأكد من طريقة الاستخدام الملائمة لتقدير نموذج تحليل الانحدار المتعدد المتمثلة في استخدام طريقة PCSE، يمكن تحليل نتائج تقدير المعادلة بكل من أثر ومعنوية معالم كل متغير من المتغيرات التفسيرية (المستقلة) وانحداره على المتغير التابع على النحو التالي:

استناداً إلى نتائج طريقة التقدير تبين أن الربحية المقاسة بالعائد على متوسط الأصول (ROAA) لتحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال استخدام المصرف لأصوله لهدف توليد الإيرادات لها أثر سلبي على نسبة القروض المتعثرة (NPL)، حيث تشير المعادلة إلى أن معلمة الانحدار $\beta_1 ROAA_{i,t} = (-0.7507)$ ، ذات إشارة سلبية تدل على العلاقة العكسية مع القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية لعينة الدراسة، حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار أثراً سلبياً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تقدر بـ (0.000)، مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها الربحية المقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول (ROAA) قد تعمل على تقليل القروض المتعثرة (NPL) للمصارف محل الدراسة، وهذا يشير إلى أن المصارف ذات الربحية الأعلى تميل إلى إدارة مخاطر الائتمان بشكل أكثر كفاءة وقدرة المصرف على مراقبة محفظة الائتمان والتحكم بها مما يقلل من القروض المتعثرة و يحسن من جودة الأصول بشكل مباشر. هذه النتيجة المعنوية تتفق مع فرضية الدراسة، التي أشرنا فيها بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على متوسط الأصول (ROAA) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية، وتتوافق أيضاً مع نتائج الدراسات السابقة التي أقيمت من قبل (Wood & Skinner, 2018 ؛ Le et al., 2026 ؛ Alnabulsi et al., 2022 ؛ Tomak, 2025)، والتي توصلت إلى أن هناك تأثيراً سلبياً لمعدل العائد على متوسط الأصول (ROAA) قد تعمل على تقليل القروض المتعثرة (NPL).

الجدول (12): نتائج نموذج الدراسة المقطرة (PCSEs) Panels corrected standard errors

Variable	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	Sig
NPLs					
ROAA	-0.7507***	0.13856	-5.42	0.000	Significant
B-Size	-0.1708***	0.04280	-3.99	0.000	Significant
CAR	-0.0399	0.02616	-1.53	0.127	Insignificant
CR3	-0.0544***	0.00819	-6.64	0.000	Significant
GDP	-0.0704**	0.02655	-2.65	0.008	Significant
INF	0.0458***	0.01129	4.06	0.000	Significant
TR	0.0101**	0.00430	2.34	0.019	Significant
R-squared		0.4471			
Wald chi2(7) (Prob > chi2)		124.90 (0.0000)			
Time		10			
Number of groups		91			
Number of obs		910			
ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة احصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.					

كذلك بينت النتائج أن معامل حجم المصرف المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف (B-Size) له أثر سلبي على نسبة القروض المتعثرة (NPL)، حيث تشير المعادلة إلى أن معلمة الانحدار $\beta_2 B - Size_{i,t} = (-0.1708)$ ، ذات إشارة سلبية تدل على العلاقة العكسية مع القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية لعينة الدراسة، حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار أثراً سلبياً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تقدر بـ (0.000)، مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها أصول المصرف قد تعمل على تقليل القروض المتعثرة (NPL) للمصارف محل الدراسة، وهذا يشير إلى أن المصارف التي تمتلك موارد أكثر لديها جودة القروض مع استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر وتطبيقها، وذلك من خلال تنويع محافظ القروض وإدارة مخاطر الائتمان بشكل أكثر كفاءة وقدرة المصرف على مراقبة محفظة الائتمان والتحكم بها مما يقلل من القروض المتعثرة، هذه النتيجة المعنوية تتفق مع فرضية الدراسة، التي أشرنا فيها بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف (B-Size) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية، وتتوافق الإشارة السلبية مع نتائج الدراسات السابقة التي أقيمت من قبل (Widiatami & Sanyaolu et al., 2020 ؛ Baswara, 2025 ؛ Alnabulsi et al., 2022 ؛ Tomak, 2025).

أظهرت النتائج أن معامل كفاية رأس المال المقاس بإجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول (CAR) له أثر سلبي على نسبة القروض المتعثرة (NPL)، حيث تشير المعادلة إلى أن معلمة الانحدار $\beta_3 CAR_{i,t} = (-0.0399)$ ، ذات إشارة سلبية تدل على العلاقة العكسية مع القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية لعينة الدراسة، حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار أثراً سلبياً ولكن بدون دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تقدر بـ (0.127)، مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها معدلات كفاية رأس المال قد تعمل على تقليل القروض المتعثرة (NPL) للمصارف محل الدراسة، هذه النتيجة الغير معنوية لا تتفق مع فرضية الدراسة، التي أشرنا فيها بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل كفاية رأس المال (CAR) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية. تبين أن معدل التركيز المقاس بنسبة أكبر ثلاثة مصارف من إجمالي أصول القطاع المصرفي ككل (CR3) لتحديد مستوى تركيز الصناعة أو القدرة التنافسية في السوق أو الصناعة المصرفية له أثر سلبي على نسبة القروض المتعثرة (NPL)، حيث تشير المعادلة إلى أن معلمة الانحدار $\beta_4 CR3_{i,t} = (-0.0544)$ ، ذات إشارة سلبية تدل على العلاقة العكسية مع القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية لعينة الدراسة، حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار أثراً سلبياً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تقدر بـ (0.000)، مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها مستوى التركيز في السوق المصرفي (CR3) قد تعمل على تقليل القروض المتعثرة (NPL) للمصارف محل الدراسة، وهذا يشير إلى أن المصارف ذات معدل التركيز تميل إلى الاستفادة من ممارسة القوة السوقية التي تمكنها من السيطرة على السوق من خلال قاعدة عملائها الواسعة ومن خلال إدارة مخاطر الائتمان بشكل أكثر كفاءة وقدرة على مراقبة محفظة الائتمان والتحكم بها مما يقلل من القروض المتعثرة ويحسن من جودة أصولها، هذه النتيجة المعنوية تتفق مع فرضية الدراسة، التي أشرنا فيها بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التركيز (CR3) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية، وتتوافق أيضاً مع نظرية المنافسة والهشاشة التي تفترض أن زيادة المنافسة بين المصارف تؤدي إلى زيادة الهشاشة، فالبيئة التنافسية الشديدة تزداد فيها الضغوط على الربحية وبذلك تزداد حوافز المصارف لتحمل المزيد من المخاطر مما يؤدي إلى زيادة الهشاشة (Alnabulsi et al., 2022).

تبين كذلك أن معدل النمو الاقتصادي المقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) لتحديد مستوى النمو في النشاط الاقتصادي وقوة اقتصاد الدولة له أثر سلبي على نسبة القروض المتعثرة (NPL)، حيث تشير المعادلة إلى أن معلمة الانحدار $\beta_4 \text{GDP}_{i,t} = (-0.0704)$ ، مع إشارة سلبية تدل على العلاقة العكسية مع القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية لعينة الدراسة، حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار أثراً سلبياً ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تقدر بـ (0.008)، مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها مستوى النشاط الاقتصادي (GDP) قد تعمل على تقليل القروض المتعثرة (NPL) للمصارف محل الدراسة، وهذا يشير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على القطاعات الاقتصادية وعلى الشركات والأسر، حيث في ظل ظروف الرواج الاقتصادي تنمو دخول الأسر والشركات، ويتوفر لدى المقترضين الأموال الكافية لسداد ديونهم مما يقلل من القروض المتعثرة لذا المصارف، هذه النتيجة المعنوية تتفق مع فرضية الدراسة، التي أشرنا فيها بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي (GDP) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية، وتتوافق أيضاً الإشارة السلبية مع نتائج الدراسات السابقة التي أقيمت من قبل (Nikola & Jelena, 2017؛ Wood & Skinner, 2018؛ Sanyaolu et al., 2020؛ Tomak, 2025؛ Christodoulou-volos, 2025؛ Le et al., 2026). بينما نتائج التقدير تبين أن معدل التضخم المقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (INF) له أثر إيجابي على نسبة القروض المتعثرة (NPL)، حيث تشير المعادلة إلى أن معلمة الانحدار $\beta_1 \text{INF}_{i,t} = (0.0458)$ ، ذات إشارة إيجابية تدل على العلاقة الطردية مع القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية لعينة الدراسة، حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تقدر بـ (0.000)، مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها معدل التضخم (INF) قد يعمل على رفع القروض المتعثرة (NPL) للمصارف محل الدراسة، وهذا قد يشير إلى أن مستوى الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات وانخفاض في القوة الشرائية للاستهلاك قد يدفع المصارف إلى رفع أسعار الفائدة استجابة للخسائر الناجمة عن التضخم، وهذا ما ينعكس على الدخل والأجور الحقيقية بالانخفاض مما يواجه المقترضون صعوبة بالسداد مما يؤدي إلى تعثر القروض، هذه النتيجة المعنوية تتفق مع فرضية الدراسة، التي أشرنا فيها بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (INF) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية، وتتوافق أيضاً مع نتائج الدراسات السابقة التي أقيمت من قبل (Nikola & Jelena, 2017؛ Wood & Skinner, 2018؛ Sanyaolu et al., 2020؛ Nabilah et al., 2023؛ Tomak, 2025؛ Christodoulou-volos, 2025؛ Le et al., 2026).

كذلك نتائج طريقة التقدير تبين أن معدل الإنفتاح التجاري المقاس بمؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (TR) له أثر إيجابي على نسبة القروض المتعثرة (NPL)، حيث تشير المعادلة إلى أن معلمة الانحدار $\beta_1 \text{TR}_{i,t} = (0.0101)$ ، ذات إشارة إيجابية تدل على العلاقة الطردية مع القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية لعينة الدراسة، حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تقدر بـ (0.019)، مع افتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها معدل الإنفتاح التجاري (TR) قد يعمل على رفع القروض المتعثرة (NPL) للمصارف محل الدراسة، وهذا قد يشير إلى أن مستوى الإنفتاح التجاري قد يعزز المنافسة مما يخفض تكلفة الائتمان وتخفيف المصارف معاييرها الائتمانية وتزيد تمويلها لأصولها لتعويض انخفاض تكلفة القروض، مما يزيد من مخاطر المصرف الإجمالية ويقلل من استقراره مما يؤدي إلى تعثر القروض، هذه النتيجة المعنوية تتفق مع فرضية الدراسة، التي أشرنا فيها بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الإنفتاح التجاري (TR) على القروض المتعثرة (NPL) بالمصارف التقليدية بالدول العربية، وتتوافق أيضاً مع القول السائد بأن قد يكون للإنفتاح التجاري أثر إيجابي على المخاطرة المصرفية نتيجة لزيادة المنافسة والتقلبات، إذ قد يسهم الإنفتاح التجاري في زيادة الطلب ويشجع الدول على الشروع في إصلاحات تحرير القطاع المالي مما يعزز المنافسة في القطاع المالي ويجبر المؤسسات المالية على خفض هوامش الفائدة في الوساطة المالية مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المصارف، بالتالي تزيد المصارف من متوسط القروض لتعويض هذا الانخفاض، ولأنها تعمل في قطاع مصرفي تنافسي لا تستطيع منح المزيد من القروض إلا بتخفيف معايير الائتمان، ولذلك ستتراكم المزيد من القروض ذات الجودة الائتمانية المتدنية في ميزانياتها العمومية.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- وجود أثر سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية للربحية المصرفية المقاسة بـ "العائد على متوسط الأصول (ROAA)" على القروض المتعثرة (NPL) لعينة المصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.
- وجود أثر سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف المقاسة بـ "اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف (B-Size)" على القروض المتعثرة (NPL) لعينة المصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.
- وجود أثر سلبي ولكن غير ذو دلالة إحصائية لمعامل كفاية رأس المال المقاسة بـ "بإجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول (CAR)" على القروض المتعثرة (NPL) لعينة المصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.
- وجود أثر سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية لمعامل التركيز المقاس بـ "نسبة أكبر ثلاثة مصارف كنسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي ككل (CR3)" على القروض المتعثرة (NPL) لعينة المصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.

- وجود أثر سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية لمعامل معدل النمو الاقتصادي المقاس بـ " نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) " على القروض المتعثرة (NPL) لعينة المصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.
- وجود أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لمعامل معدل التضخم المقاس بـ " الرقم القياسي لأسعار المستهلك (INF) " على القروض المتعثرة (NPL) لعينة المصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.
- وجود أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لمعامل معدل الإنفتاح التجاري (TR) المقاس بـ " مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (TR) له أثر إيجابي على نسبة القروض المتعثرة (NPL) " على القروض المتعثرة (NPL) لعينة المصارف التقليدية العاملة بالدول العربية.
- بناء على نتائج التقدير التي توصلت إليها الدراسة الحالية، قد يقترح التوصيات التالية:
- على المصارف التقليدية السعي على العمل بالتمويل الإسلامي مثل (المشاركة، المضاربة، المراجعة، وغيرها)، فهي من الأدوات والأساليب الفعالة في جذب الموارد المالية التي تخدم هدف التوظيف القصير والمتوسط وطويل الأجل بدلا من الاعتماد المفرط على الأدوات التقليدية والربوية، وبدلا من استخدام الأصول في القروض التقليدية التي عادة ما تكون عرضة للمخاطر والتعثر.
- العناية بتحليل الوضع الائتماني للعملاء الراغبين في الاقتراض من المصرف للتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم ووضع الضمانات الكافية للحيلولة دون تعثر ديون هؤلاء العملاء.
- درسنا واستخدمنا في هذه الدراسة أساليب البحث الكمي على بيانات ثانوية لذلك نوصي بدراسة هذا الموضوع بأساليب البحث النوعي من خلال استخدام المقابلات والاستبيانات أو الدراسات الاستقصائية لاستطلاع آراء المديرين والمسؤولين عن منح الائتمان حول أسباب تعثر القروض.

المراجع

- 1- Ahmad, F., & Bashir, T. (2013). Explanatory Power of Bank Specific Variables as Determinants of Non-Performing Loans : Evidence form Pakistan Banking Sector. *World Applied Sciences Journal* 22, 22(9), 1220–1231.
- 2- Alnabulsi, K., & Kozarevi, E. (2023). *Non-Performing Loans and Net Interest Margin in the MENA Region : Linear and Non-Linear Analyses*.
- 3- Alnabulsi, K., Kozarević, E., & Hakimi, A. (2022). Assessing the determinants of non-performing loans under financial crisis and health crisis : evidence from the MENA banks. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 1–23.
- 4- Beck, R., Jakubik, P., & Piloju, A. (2015). Key Determinants of Non-performing Loans : New Evidence from a Global Sample. *Open Economies Review*, 26(3), 525–550.
- 5- Biswas, S., Bhattacharya, S. N., & Jin, J. Y. (2024). Loan loss provisions and income smoothing in banks : the role of trade openness and IFRS in BRICS. *China Accounting and Finance Review*, 26(1), 76–101.
- 6- Choon, L. K., Hooi, L. Y., Murthi, L., Yi, T. S., Shven, T. Y., & A. (2013). The Determinants Influencing Liquidity of Malaysia Commercial Banks, And Its Implication for Relevant Bodies: Evidence From 15 Malaysia Commercial Banks. *Unpublished PhD Dissertation*. Universiti Tunku Abdul Rahman, Kampar. 16 ,.
- 7- Christodoulou-volos, C. (2025). Determinants of Non-Performing Loans in Cyprus : An Empirical Analysis of Macroeconomic and Borrower-Specific Factors. *Nternational Journal of Economics and Financial Issues*, 15(1), 190–201.
- 8- Cicchiello, A. F., Cotugno, M., Perdichizzi, S., & Torluccio, G. (2022). Do capital buffers matter? Evidence from the stocks and flows of nonperforming loans. *International Review of Financial Analysis*, 84(102369), 1–60.
- 9- Çifter, A. (2015). *BANK CONCENTRATION AND NON-PERFORMING LOANS IN CENTRAL AND EASTERN EUROPEAN COUNTRIES*. 16(1), 117–137.
- 10- Ciukaj, R., & Kil, K. (2020). Determinants of the non-performing loan ratio in the European Union banking sectors with a high level of impaired loans. *Economics and Business Review*, 6(1), 22–45.
- 11- Diakomihalis, M., & Economakou, S. (2023). *International Conference on Business and Economics - Hellenic Open*. 1(1), 0–10. <https://doi.org/10.12681/icbe-hou.5305>

- 12-Goyal, S., Singhal, N., Mishra, N., & Verma, S. K. (2023). The impact of macroeconomic and institutional environment on NPL of developing and developed countries. *Future Business Journal*, 9(1), 1–15.
- 13-Hidayati, S., Marwa, T., & Andaiyani, S. (2024). Reviewing the consequence of trade openness and financial openness on banking stability in developing countries. *Banks and Bank Systems*, 19(1), 112–125.
- 14-Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the Firm : Managerial Behavior , Agency Costs and Ownership Structure Theory . *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360.
- 15-Kalenga, D., & Chisenga, D. (2026). Internal Bank-Specific Determinants of Non-Performing Loans in Zambian Commercial Banks: A Time-Series Analysis , 2018 – 2024 Abstract : *East African Finance Journal*, 5(2), 109–115.
- 16-Khan, A., Hassan, M. K., Paltrinieri, A., & Bahoo, S. (2021). Trade, financial openness and dual banking economies: Evidence from GCC Region. *Journal of Multinational Financial Management*, 62, 100693.
- 17-Le, H., Mai, T., Chi, H., Minh, H. C., Tien, T. B., Chi, H., City, M., & Minh, H. C. (2026). DETERMINANTS AND PERSISTENCE OF NON- PERFORMING LOANS: EVIDENCE FROM VIETNAMESE JOINT-STOCK COMMERCIAL. *FINANCIAL AND CREDIT ACTIVITY: PROBLEMS OF THEORY AND PRACTICE*, 1(66), 11–22.
- 18-Lee, Y. Y., Hisham, M., & Haji, D. (2020). Non-performing loans in European Union : country governance dimensions. *Journal of Financial Economic Policy*, 12(2), 209–226.
- 19-Li, Y., Nie, D., Zhao, X., & Li, Y. (2017). Market structure and performance : An empirical study of the Chinese solar cell industry. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 70(May 2016), 78–82. <https://doi.org/10.1016/j.rser.2016.11.064>
- 20-Linh, H., Xuan, T., & Anh, Q. (2020). The effect of non-performing loans on profitability of commercial banks : Case of Vietnam. *Accounting*, 6(3), 373–386.
- 21-Louzis, D. P., Vouldis, A. T., & Metaxas, V. L. (2012). Macroeconomic and Bank-Specific Determinants of Non- Performing Loans in Greece: A Comparative Study Of Mortgage, Business And Consumer Loan Portfolios Dimitrios. *Journal of Banking & Finance*, 36(4), 1012–1027.
- 22-Mahrous, S. N., & Samak, N. (2026). *The e f f e c t of monetary policy on credit risk : evidence from the MENA region countries*. 5(4), 289–304.
- 23-Messai, A. S., & Jouini, F. (2013). Micro and Macro Determinants of Non-performing Loans. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(4), 852–860.
- 24-Nabilah, C. W., Haris, B., & Kassim, N. A. M. (2023). Determinants of Non-Performing Loans: Evidence from Malaysia. *Information Management and Business Review*, 15(4), 337–351.
- 25-Ngungu, W. N., & Abdul, F. (2020). Firm Characteristics and Non-Performing Loans of Commercial Banks in Kenya. *Journal of Finance and Accounting*, 4(2), 31–47.
- 26-Nikola, R., & Jelena, J. (2017). EXAMINING OF DETERMINANTS OF NON-PERFORMING LOANS. *Prague Economic Papers*, 26(3), 300–316. <https://doi.org/10.18267/j.pep.615>
- 27-Obilikwu, J. (2018). The Imact of Capital , Concentration , Size and Liquidity on Banking Industry Performance in Nigeria. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4), 54–60.

- 28-Olweny, T., & Shipho, T. M. (2011). EFFECTS OF BANKING SECTORAL FACTORS ON THE PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA. *Economics and Finance Review*, 1(5), 1–30.
- 29-Owonye, B., & Obonofiemro, G. (2022). DETERMINANTS OF NON-PERFORMING LOANS IN THE NIGERIA BANKING INDUSTRY. *International Journal of Management & Entrepreneurship Research*, 4(11), 428–440.
- 30-Ozili, P. K. (2026). *Bank non-performing loans research around the world*. 9(3), 437–462. <https://doi.org/10.1108/AJEB-09-2024-0103>
- 31-Sanyaolu, W. A., Siyanbola, T. T., & Makinde, H. B. (2020). DETERMINANTS OF THE NONPERFORMING LOANS OF. *Economic Horizons*, 22(1), 29–42.
- 32-Tomak, S. (2025). Determinants of Non-Performing Loans in Turkish Deposit Banks. *Electronic Journal of Social Sciences*, 24(2), 658–677.
- 33-Widiatami, A. K., & Baswara, S. Y. (2025). Bank-Specific Determinants and Non-Performing Loans of Indonesian Banks: Does Governance Matter? *ASIAN JOURNAL OF ACCOUNTING PERSPECTIVES*, 18(1), 1–21.
- 34-Wood, A., & Skinner, N. (2018). Determinants of non-performing loans : evidence from commercial banks in Barbados. *The Business and Management Review*, 9(3), 9–10.